المحاضرة الأولى مدخل لعلم المالية العمومية

تمهيد:

يهتم علم المالية العمومية بدراسة المشاكل المتعلقة بالحاجات العمومية وتخصيص المال اللازم لإشباعها، لذلك فإن تعريف وتحديد نطاق الحاجات العمومية يعتبر ذا أهمية كبيرة لتحديد نطاق النشاط المالي للدولة في سبيل إشباع هذه الحاجات العمومية . لهذا سيخصص هذا الفصل لدراسة العناصر التالية:

-ماهية المالية العمومية .

- تطور المالية العمومية ضمن المدارس.

- تعريف المالية العمومية .

- أهداف المالية العمومية .

- أهمية المالية العمومية .

- العناصر المؤلفة للمالية العمومية .

- الفرق بين المالية العمومية والمالية الخاصة.

- علاقة علم المالية العمومية بالعلوم الأخرى.

أولا: ماهية المالية العمومية

المالية العمومية هو ذلك العلم الذي يدرس الأدوات المالية من نفقات عامة وإيرادات عامة بهدف تحقيق الأهداف النابعة من فلسفة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائدة في بلد ما، كما يدرس علم المالية العمومية المشكلات التي تتعلق بتوجيه الموارد المالية والاقتصادية لإشباع الحاجات العمومية التي تهم مجموع المواطنين والتي لا يمكن لكل فرد أن يقوم بإشباع حاجاته بصفة انفرادية، كما تعكس المالية العمومية تطور دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الدور يعتمد على الفلسفة التي تحكمها.

ولقد تطورت المالية العمومية بشكل عام من الحياد مروراً بالتدخل المحدود في حالة الأزمات الرأسمالية وحتى التدخل المباشر والمفتوح في الاقتصاديات الاشتراكية.

والمقصود بالحياد هنا، هو حياد الدولة عن الاقتصاد وعدم ممارسة النشاط الاقتصادي، إلا في مجالات محدودة جداً؛ كالأمن والقضاء والدفاع، وهذا ما يستلزم بشكل تلقائي حياد المالية العمومية لارتباط الأخيرة بشكل وثيق بدور الدولة في الاقتصاد[1].والعكس صحيح في حالة التدخل، أي تدخل الدولة في الاقتصاد وممارسة النشاط

[1]من الموقع: http://fcdrs.com/economical/1559: اطلع عليه بتاريخ:2024/10/17.

الاقتصادي، وهذا ما يستلزم توسع المالية العمومية لتحقيق أهداف الدولة التي تسعى لتحقيقها من خلال تدخلها في الاقتصاد.

وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين المالية العمومية وحجم الدولة أي كلما زاد حجم الدولة في الاقتصاد كلما زاد حجم المالية العمومية تباعاً، والعكس صحيح كلما انخفض حجم الدولة في الاقتصاد كلما انخفض حجم المالية العمومية .

ثانيا: تطور المالية العمومية ضمن المدارس

مرت المالية العمومية خلال مراحل تطورها عبر مرحلتين يمكن تلخيصهما فيما يلي:

1- المرحلة الأولى(مرحلة الدولة الحارسة): المالية العمومية التقليدية(الحيادية)كانت المالية في هذه المرحلة انعكاس للفكر الاقتصادي الكلاسيكي إذ كانت مهام الدولة محصورة في تقديم الخدمات العمومية الأساسية مثل: الدفاع الأمن والقضاء فضلا عن بعض الخدمات العمومية الأخرى التي لا يقدمها القطاع الخاص بسبب المردودية أرباحها، حسب نظرة" آدم سميث " والذي كان يأخذ بمبدأ التضييق قدر الإمكان من وظائف الدولة مثل: الشرطة، قضاء، دفاع، دبلوماسية ...وترك الحياة الاقتصادية للمبادرة الفردية، مما نتج عنه ضعف في نفقات الدولة وتحقيق التوازن المثالي في الميزانية [1].

ومن أهم الأفكار التي كانت سائدة آنذاك نجد ما يلي:

-سيادة مبدأ الحرية الاقتصادية" دعه يعمل دعه يمر "، وهذا ما يتطلب أن يكون تدخل الدولة بأقل قدر ممكن لأن زيادة تدخلها في هذا الاقتصاد عن القدر اللازم يؤدي إلى الحد من مبدأ الحرية الاقتصادية.

- ضرورة توازن الميزانية العمومية أي يجب أن تكون الإيرادات مساوية للنفقات أي لا يوجد عجز أو فائض في الميزانية العمومية .

- يجب تدنية النفقات العمومية بأقل قدر ممكن لأن استغلال القطاع الخاص للثروة أكثر كفاءة من استغلالها من قبل القطاع العام.

- يترتب عن توازن الميزانية العمومية أن يكون تأثيرها حياديا على الاقتصاد لأنها تأخذ الإيرادات من الاقتصاد ثم تقوم بإنفاقها بآلية أخرى وتقريبا في نفس الوقت.

وبهذا لا تحاول الدولة استخدام المالية العمومية للتدخل والتأثير في الجانب الاقتصادي والاجتماعي لأن هذا يعد تدخلاً غير مرغوب فيه، يؤثر سلبا على النظام الطبيعي الذي ينص على ترك الأمور تسنَّ بمفردها.

- يجب أن تكون الميزانية العمومية (الإيرادات والنفقات)بأقل قدر ممكن لأن نشاط الدولة نشاط استهلاكي.

- يفضل تدبير الإيرادات العمومية عن طريق الضرائب غير المباشرة (ضرائب على الاستهلاك) وليس على الضرائب المباشرة على الدخل ورأس المال.

---

[1] Maurice DUVERGER, Finances publiques, collection THEMIS, Presses universitaires de France, 1968, p 8.

2-المرحلة الثانية: المالية العمومية الحديثة(المتدخلة):

بدأت هذه المرحلة على إثر انهيار كثير من مسلمات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بعد أزمة الكساد العظيم التي اجتاحت الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة (1929-1933) .وتحديدا بدأت بعد نشر الاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز" كتابه (النظرية العمومية في الاستخدامات والفائدة والنقود)عام1936، لقد أثبتت الأحداث انهيار كثير من مسلمات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وأهمها عدم عودة الاقتصاد القومي إلى حالة الاستخدام التام(الكامل) بعد تعرضه لأزمة البطالة واستمرار النقص في الاستخدام (البطالة).

ومن بين أسباب هذا التدخل ما يلي[1]:

-رغبة الدولة في إشباع الحاجات العمومية .

-معالجة بعض المشاكل الاقتصادية من بطالة وتضخم كساد...

-التقليل من التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع.

-تفعيل دور القطاع الخاص في النمو ودفع عجلة التنمية.

-الحد من نشاط التكتلات الرأسمالية الاحتكارية وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لذا وجب تدخل الدولة لمعالجة هذا الوضع ومع عدد السياسات النقدية الائتمانية بروز دور السياسات المالية، حيث دعا" كينز" إلى التخلي عن الكثير من الأفكار المالية التقليدية ومنها عدم الالتزام بمبدأ توازن الميزانية فعلى الدولة في أوقات الكساد أن تزيد من نفقاتها وتقلل من إيراداتها(الضرائب) لتعويض النقص الحاصل في الطلب الكلي الفعال ويتم ذلك من خلال تنفيذ سياسة الأشغال العمومية وتمويلها من خلال الإصدار النقدي الجديد والغرض من ذلك هو زيادة القوة الشرائية التي ترفع الطلب الكلي لذا يمكن من تشغيل عوامل الإنتاج العاطلة.

وفي فترات التضخم على الدولة أن تزيد من إيراداتها وتقلل من نفقاتها لكي تقلل من الطلب الكلي وبذلك تسهم في خفض الأسعار لهذه الأفكار أخرج" كينز" دور المالية العمومية من الحيادية إلى التدخل وأصبحت تدعى بالمالية "المتدخلة "أو المعوضة حيث أصبح للدولة من خلال السياسة المالية دورا كبيرا في معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتوفير الأجواء الملائمة للنمو الاقتصادي.

ثالثا: تعريف المالية العمومية

ارتبط مفهوم ومضمون المالية العمومية في تطوره ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وبعد أن كان علم المالية العمومية في المفهوم التقليدي مقتصرا على البعد المالي الحسابي فقط، أصبح هذا المفهوم في العصر الحديث له أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية ومالية، ويقوم مصطلح المالية العمومية على كلمتين هما:

[1] من الموقع: https://lakhasly.com/en/view-summary/kUiSACVHeu: اطلع عليه بتاريخ:2024/08/03.

المالية: وتعني الذمة المالية بجانبيها الدائن والمدين حيث يشمل الجانب الدائن على إيرادات الدولة وما للدولة من حقوق لدى الأفراد والمؤسسات، والجانب المدين يتمثل في النفقات العمومية والتي يتوجب على الإدارات العمومية صرفها.

العمومية : وتعني بأنها تخص مالية السلطات العمومية أي الدولة ولذا تجمع هذه المعاني كلمة ميزانية الدولة بما تحويه من نفقات وإيرادات.

وعرفت المالية العمومية بمفهومها التقليدي بأنها: "هي علم الوسائل التي تستخدمها الدولة للحصول على الإيرادات الضرورية لتغطية النفقات العمومية عن طريق توزيع العبء الناجم عنها على الأفراد"[1].

أو بمعنى آخر هي: العلم الذي يتناول تحليل حاجات الدولة والوسائل التي تشبعها هذه الحاجات، والمالية العمومية في معناها الحديث تعني "دراسة لاقتصاديات القطاع العام".

تعريف علم المالية العمومية :

"هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة النفقات العمومية والإيرادات العمومية وطريقة توجيهها من خلال برامج معينة توضع لفترة محددة، بهدف تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية".

فالمالية العمومية : هي ذلك العلم الذي يبحث في نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل والأساليب المالية بشقيها الإيرادات والنفقات العمومية لتحقيق أهداف المجتمع بمختلف اتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

ومن التعريف السابق نستنتج عدة عناصر أساسية تكون في مجموعها مضمون دراسة المالية العمومية :

-تحديد حجم الحاجات العمومية الواجب إشباعها.

-تحديد الوسائل والأدوات التي بموجبها يتم توفير الموارد لإشباع حاجات المجتمع.

-تحديد تأثير نشاط الدولة على الاقتصاد القومي ككل.

ويعتبر علم المالية العمومية جزءاً من علم الاقتصاد، والاقتصاد يدرس كيفية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة بين الاستخدامات المختلفة من أجل إشباع الحاجات الإنسانية، سواء كانت للفرد أو للمجتمع. والحاجات الإنسانية نوعان[2]:

-النوع الأول: حاجات خاصة: وهي تلك التي تتعلق بحاجات الفرد، سواء كان مستهلكاً أو منتجاً، ويقوم القطاع الخاص بإشباع تلك الحاجات عن طريق إنتاج السلع الخاصة.

-النوع الثاني: الحاجات العمومية : تعرف الحاجة العمومية بأنها: "الحاجة الجماعية التي يقوم النشاط العام بإشباعها ويترتب على إشباعها منفعة جماعية". وهي حاجات جماعية تهم المجتمع كله، وباعتبار الحكومة ممثلة عن

---

[1] حسن عواظة، المالية العمومية ، الطبعة السادسة، دار النهضة، بيروت، 1983، ص 5.

[2] من الموقع: http://termsconcepts.blogspot.com/2018/02/public-finance-relationship.html : اطلع عليه بتاريخ:2024/09/13.

المجتمع، تكون هي المسؤولة عن إشباع الحاجات العمومية ، ومن أجل القيام بهذه المهمة لابد للحكومة أن تحصل على تلك الموارد الاقتصادية في صورة تدفقات مالية تسمى "الإيرادات العمومية " واستخدام الحكومة للإيرادات العمومية يتم على شكل نفقات عامة تمثل تكاليف إشباع الحاجات العمومية .

وبما أنه لا توجد فوارق موضوعية ولا حدود ثابتة بين الحاجات العمومية والخاصة، فإن ما يعتبر حاجة عامة في دولة ما قد يسمح القيام به من طرف الأفراد في دولة أخرى، وفي نفس الدولة ما يعتبر اليوم حاجة عامة، كان في عصر مضى حاجة خاصة، فحدود الحاجات العمومية في مجتمع معين وفي لحظة معينة يتوقف على طبيعة دور الدولة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ويمكن تقسيم الحاجات العمومية بحسب خصائصها وطبيعتها إلى عدة أنواع:

ا. الحاجات العمومية غير القابلة للتجزئة:

وهي تلك الحاجات التي لا يمكن تجزئة إشباعها وتجزئة المنفعة المتولدة عنها بالنسبة لفرد أو مجموعة من الأفراد دون البعض الآخر، فإشباع الحاجة إلى الأمن الداخلي والدفاع الخارجي وإقامة العدالة لابد أن يتم بالنسبة إلى جميع الأفراد ككل لا يتجزأ، ويتميز هذا النوع من الحاجات العمومية بالسمات الآتية:

-إن الكمية المستهلكة من هذه الخدمات تكاد تكون متساوية بين جميع الأفراد.

-هذه الحاجات غير قابلة للتجزئة ويستحيل استبعاد أي فرد من التمتع بمنافع هذه الخدمات في مثل هذه الحاجات العمومية .

ب.الحاجات المستحقة:

وهذا النوع من الحاجات يمكن تجزئتها، أي تجزئة إشباعها، ويعني هذا إمكانية فصل حاجة الأفراد عن حاجة البعض الآخر، ويتوقف حدود هذه الخدمات أو الحاجات على الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدور الدولة في المجتمع، وهي حاجات يمكن أن يترك أمر القيام بها لنشاط الخاص غير أن الهيئات العمومية تقوم بها إذا كانت هناك منفعة عامة تستدعيها، ويرجع ذلك إلى عوامل عدة منها:

-إن المنفعة الاجتماعية التي تعود من إشباع هذه الحاجات أكبر من المنفعة الفردية.

-الأولويات الاجتماعية السائدة تحتم الإشباع الجماعي لهذه الحاجات.

-الاعتبارات السياسية والإستراتيجية...الخ، ومن أمثلة هذه الحاجات المستحقة، الحاجة إلى التعليم العام والصحة والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء والغاز...الخ.

ج. السلع الفردية التي يقوم النشاط العام بإشباعها:

وهذه السلع بإمكان النشاط الخاص أو جهاز السوق أن يقوم بتوجيه الموارد الضرورية لإشباعها، إلا أنه ولاعتبارات مختلفة إستراتيجية وسياسية واجتماعية واقتصادية يقوم النشاط العام بإنتاج هذه السلع والخدمات، مثل: صناعة الأسلحة، صناعة الحديد والصلب...، وكافة الصناعات الأخرى التي يقوم النشاط العام من خلال المشروعات العمومية بإنتاجها، ويتسع نطاق هذا النوع من السلع كلما زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

رابعا: أهداف المالية العمومية : النظام المالي للدولة ما هو إلا انعكاس لنظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي حيث أنه تحدد أهداف النظام المالي بطبيعته وأهداف النظام الاقتصادي للبلد ولهذا تختلف الأهداف المراد تحقيقها بنظام المالية العمومية باختلاف النظم الاقتصادية، وبصفة عامة يمكن القول بأن الهدف الضمني للنظام المالي للدول الرأسمالية المتطورة يتمثل في بلوغ أقصى مساهمة في الحفاظ على النظام الرأسمالي وتطوره في ظل الصراعات الاجتماعية التي ينطوي عليها النظام، ومن هنا نخلص إلى أنه على المالية العمومية أن تخدم تحقيق الأهداف التالية:

- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
- تحقيق توزيع أمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد.
-دعم النمو الاقتصادي.

أما الهدف الرئيسي لنظام المالية العمومية في ظل الاشتراكية هو تحقيق أقصى مساهمة في إشباع الاحتياجات الاجتماعية وفي انجاز الخطط العمومية لتنمية الاقتصاد الوطني وهنا تشكل الخطط المالية جزءا من نظام التخطيط الذي يحكم حياة المجتمع في هذه البلدان، أما فيما يخص البلدان النامية فإن الهدف العام يجب أن يتمثل في تحقيق أكبر مساهمة ممكنة في انجاز التحديات الكبرى التي تواجه هذه البلدان أي بالخروج من دائرة التخلف والتبعية في أقل زمن ممكن.

خامسا: أهمية المالية العمومية

تكمن أهمية المالية العمومية في أنها تعد المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد وظروفه في دولة ما، وكذا الحياة السياسية وظروفها في دولة من الدول وفي فترة زمنية معينة، ويظهر ذلك في الدور الذي تؤديه كل من الإيرادات والنفقات العمومية باعتبارها أحد موضوعات المالية العمومية حيث تكشف عن الظروف السياسية والاقتصادية للدولة.

فالإيرادات والنفقات العمومية تؤثر على الأحداث في الدول سلبا أو إيجابا، فإذا فرضت دولة ضرائب مرتفعة فإن ذلك يكون له تأثير في زعزعة الأمن والاستقرار في الدولة مما قد يتسبب في قيام أعمال شغب وفوضى وتخريب للمنشآت العمومية فتضطر الدولة بغية إعادة النظام وتعويض الخسائر في الأرواح والممتلكات إلى زيادة الإنفاق على شكل إعانات الاجتماعية وتعويضات مختلفة، فالمالية العمومية أهمية كبيرة على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وللمالية العمومية أهمية كبيرة من حيث اهتمامها بدراسة الحاجات العمومية للدولة والمجتمع وتغطية هذه الحاجات عن طريق النفقات العمومية ، والبحث عن أهم السبل لإشباع هذه الحاجات عن طريق الإيرادات اللازمة لتمويلها فالمالية العمومية تنحصر في ثلاث نقاط رئيسية هي: الأولى فهي تعمل على تمويل النفقات العمومية من خلال الاقتطاعات الإجبارية (الضرائب) ، أما الثانية فهي القيام بتدبير هذه الاقتطاعات بشكل يستجيب لحاجيات الدولة دون الإضرار بمن فرضت في حقهم الضريبة، أما النقطة الثالثة فان المالية العمومية تشكل أداة للتحفيز

الاقتصادي من خلال التشجيع على الاستثمار (التخفيض في الضرائب)، وأداة أيضا لإعادة توزيع الثروات والدخول. كما تركز المالية العمومية على مدى فعالية السياسات المالية لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع والوصول إلى استقرار اقتصادي خال من المشاكل الاقتصادية من عجز مالي، تضخم، انكماش....

وعموما تتجلى أهمية المالية العمومية بشكل عام في ضرورة تدخل الدولة لتلبية الاحتياجات العمومية من خلال المظاهر التالية:

—تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد المجتمع.

—بناء مرافق عمومية وهيئات حكومية.

—توفير الأمن الداخلي، ومواجهة الأخطار الخارجية المحتملة.

—الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

—توجيه الاستهلاك لتشجيع بعض السلع دون غيرها من خلال فرض ضرائب مرتفعة على بعض المنتجات ودعم أسعار بعض السلع الضرورية.

سادسا: العناصر المؤلفة للمالية العمومية

1–النفقات العمومية : تقوم الدولة في مواجهة إشباع الحاجات العمومية بقدر من النفقات العمومية سواء كان ذلك لإنتاج سلع وخدمات أو من خلال توزيع دخول تحويلية داخلية أو خارجية لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية كمساعدة الأسر محدودة الدخل بقصد تصحيح ما يقع من اختلال في توزيع الدخل أو من خلال الإعانات التي تقدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأفراد أو بعض وحدات الاقتصاد الخاص.

2– الإيرادات العمومية : يلزم للقيام بالنفقات العمومية تدبير الموارد المالية اللازمة لتغطيتها وتحصل الدولة على هذه الإيرادات أساسا من الدخل القومي في حدود ما تسمح به المالية القومية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام.

3– الميزانية العمومية : وهي تنظيم مالي يقابل بين النوعين السابقين ويحدد العلاقة بينهما ويوجههما معا لتحقيق السياسة المالية، فهي بمثابة البيان المالي للاقتصاد العام وعلاقته بالاقتصاد القومي ويعتبر خطة مالية تظهر بوثيقة الميزانية التي هي تقدير تفصيلي للإيرادات والنفقات لفترة مقبلة عادة ما تكون سنة يتم الترخيص لها من السلطة التشريعية (البرلمان).

سابعا: الفرق بين المالية العمومية والمالية الخاصة

يقصد بالمالية العمومية مالية السلطات العمومية أي مالية القطاع الحكومي ويهتم علم المالية العمومية بمعالجة الجانب المالي لنشاط الدولة بمختلف مؤسساتها العمومية فهي تهتم بدراسة مالية الأشخاص العمومية وبذلك فهي تعد فرعا من فروع القانون العام، أما المالية الخاصة فهي تختص ببحث هذا الجانب من نشاط الأفراد، ويقصد بها مالية الأفراد والمشروعات الفردية والشركات بأنواعها، وتختلف المالية العمومية عن المالية الخاصة للأفراد أو الأشخاص الاعتبارية الخاصة في جوانب عديدة ونوجز الفرق بين المالية العمومية والخاصة في النقاط التالية:

1- الإنفاق:

من حيث الأهداف تختلف المالية العمومية عن المالية الخاصة حيث تهدف المؤسسة الخاصة من إنفاقها إلى تحقيق ربح باعتبار أن هذا هو الهدف الرئيسي من نشاط الأفراد أما الدولة فإنها تهدف من نشاطها تحقيق المنفعة العمومية في المقام الأول، حتى ولو تعارض هذا مع تحقيق أقصى ربح ممكن من هذا النشاط، بل أن الدولة قد تقوم بمشروع ما رغم أنها تعلم سلفا أن إيراداتها لن تسمح بتغطية نفقاتها ما يترتب عليه خسارة وذلك لكونه يحقق نفعا عاما لمصلحة المجتمع ولتحقيق اعتبارات أخرى بديلة عن الربح قد تكون سياسية، اجتماعية واقتصادية ويترتب اختلاف الهدف من الإنفاق بين النشاط الخاص والدولة أن يختلف الحكم على مدى نجاح مشاريع الدولة هو تحقيق أقصى منفعة ممكنة.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا حقق الشخص العام أرباحا تدخل إلى الخزينة العمومية ، فإن هدف تحقيق المصلحة العمومية يبقى دائما ولو بصورة غير مباشرة.

2- الإيراد:

تحصل المشاريع الخاصة على إيراداتها بطرق اختيارية أي بالإنفاق عن طريق بيع منتجاتها للدولة أو الأفراد، أما الدولة فإنها تحصل على إيراداتها بموجب ما تتمتع به من سلطات خاصة ناشئة عن حقها في السيادة وباعتبارها سلطة سياسية فإنها تستطيع في بعض الأحيان أن تعتمد على عنصر الإجبار للحصول على إيراداتها كما هو الحال بالنسبة الضرائب أو القروض الإجبارية وذلك يمنعها من استخدام وسائل عادية التي يتبعها القطاع الخاص للحصول على إيراداته.

3- الميزانية:

يوجد فرق من حيث كيفية الحصول إلى موازنة الميزانية لدى الدولة من جهة والمؤسسات الخاصة من جهة أخرى، فالدولة تقوم بتقدير نفقاتها أولا اللازمة لتسيير المرافق العمومية وتحقيق أهداف سياسية وأهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية ثم تقوم بإعداد المصادر التي تحصل منها على إيرادات كافية لمواجهة النفقات، أما المؤسسات الخاصة تقدر حجم إيراداتها أولا من دخول أرباح ثم تحدد أوجه الإنفاق.

4- الأساليب المعتمدة:

يسعى الفرد لتحقيق منفعته الخاصة في إطار الحرية فيلجأ إلى عقود لتحقيق رغباته وتقدير النفقات على أساس إيرادات والإسراف يؤدي إلى اقتراض وإمكانياته في ذلك محدودة، أما الدولة فإن نفقاتها ضرورية لضمان سير المرافق العمومية فهي تحدد نفقاتها وتبحث عن الوسائل اللازمة لتغطيتها فهي تلجأ إلى طرق عديدة لتعديل إنفاقها تتم عن طريق سلطتها مثل: الضريبة وبالتالي نشاطها يتم في إطار الحرية، أما نشاط الدولة في عملية حصولها على إيراداتها فأساسه الضرائب.

5- النظرة المستقبلية:

لا يقدم أفراد في الغالب إلا على أنشطة ذات الربحية السريعة غير بعيدة عن النتائج، وبالعكس تقدم الدولة

على مشاريع لا تظهر نتيجتها إلا بعد فترة طويلة جدا.

6- الحجم:

حجم مالية الأفراد أقل حجما من مالية الدولة فالدولة تصرف سنويا مليارات الدينارات بصفة نهائية بينما ليس في مقدور مؤسسات خاصة تحمل خسارة ملايين الدينارات، وهذا فقط على المستوى المحلي لأن بعض مالية الشركات المتعددة الجنسيات تفوق مالية العديد من الدول.

7- القانون(التشريع):

تخضع مالية الأفراد في تكوينها وفي حريتها إلى قواعد والتزامات القانون الخاص، بينما المالية العمومية تخضع إلى قواعد صارمة هي قواعد القانون العام.

ثامنا : علاقة علم المالية العمومية بالعلوم الأخرى

تعتبر المالية العمومية مظهرا من مظاهر الحياة الاجتماعية في الدول المعاصرة، وعلم المالية العمومية هو جزء من علم الاقتصاد وعلم الاقتصاد متفرع من العلوم الاجتماعية التي تتعلق بالسلوك الإنساني، وعليه فإنه توجد علاقة بين علم المالية العمومية وبعض فروع علم الاجتماع وعلاقة المالية العمومية علاقة وثيقة بمجموعة من العلوم الأخرى، كانت سبباً في نشوئه وتطوره، لكن أصول المالية العمومية وقواعدها العلمية والعملية لم تلبث أن ترسخت، وأصبحت علماً مستقلاً بذاته وطبيعته الخاصة بسبب تشابكه مع موضوعات قانونية واقتصادية وسياسية وغيرها، وهذا ما يجعله في الوقت نفسه علماً مرتبطاً بكثير من العلوم الأخرى، التي يعمل إلى جانبها ضمن اقتصاد واحد، وفيما يلي سنوجز بيان العلاقة بين علم المالية العمومية وبعض هذه العلوم الاجتماعية.

1- العلاقة بين علم المالية العالية وعلم الاقتصاد

إن العلاقة بين علم المالية العمومية هي علاقة وثيقة ذلك أن الاقتصاد هو العلم الذي يبحث عن كيفية حل المشكلة الاقتصادية وهي مشكلة الندرة والبحث عن كيفية إشباع الاحتياجات الإنسانية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة الاقتصادية التي تعترض النشاط الاقتصادي ابتداء من الإنتاج حتى توزيع الناتج، وعلم المالية العمومية يهدف إلى إشباع الاحتياجات العمومية للأفراد والبحث في إيجاد أفضل الوسائل لإشباع الحاجيات العالمية مما يساهم في حل المشكلة الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة الإيرادات العمومية المحدودة والبحث عن الاستخدام الأمثل لهذه الإيرادات، وفي تقديم الخدمات الأفضل وأكثرها أهمية لأفراد المجتمع ويستند الباحث في علم المالية العمومية إلى كثير من النظريات الاقتصادية، فالإلمام بمبادئ الاقتصاد يعد شرط أساسي لفهم موضوعات المالية العمومية إذ أن معظم البحوث المتعلقة بالسياسة المالية يقع في ميدان المشكلات الاقتصادية، فالضرائب والإنفاق الحكومي والقروض العمومية على سبيل المثال تعتبر كلها أدوات للتوجيه الاقتصادي الحديث يمكن للدولة أن تستخدمها للتأثير على مستوى الدخل القومي ومجرى النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

فالعلاقة بين المالية العمومية والاقتصاد، هي علاقة تبادلية وعلاقة الجزء بالكل، حيث يؤثر كل منهما على الآخر، وهو أقرب العلوم إليه، وتوضحت هذه العلاقة إطارها الصحيح بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، وتظهر هذه الصلة من خلال النقاط الآتية:

– المالية العمومية للدولة هي جزءٌ من اقتصادها، وهي فرعٌ من فروع علم الاقتصاد، وهي جزءٌ من كل، فالمالية العمومية هي ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يتعلق بالنشاط المالي للدولة، فالمالية العمومية ظاهرة اقتصادية، والنشاطات المالية للدولة هي نشاطات اقتصادية لها، والأدوات المالية هي أدوات اقتصادية تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها، وتشكل أحد الروافد الرئيسة للسياسة الاقتصادية لها؛ وهذا ما أنشأ علماً جديداً سمي علم السياسات المالية، الذي يعدّ جزءاً من السياسة الاقتصادية لها[1].

– كلاهما يبحث في أسباب المشكلة الاقتصادية للمجتمعات وكيفية حلها، ويحصرانها في عامل الندرة، أي ندرة الموارد المالية المتاحة وفي كيفية توفيرها وتوجيهها نحو إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة، وحل هذه المشكلة هو هدف كل من هذين العلمين.

– يعتمد علم المالية العمومية على الكثير من أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي في إنجاز الدراسات المالية وتطويرها، فالتحليل المالي يخضع للتحليل الاقتصادي، حيث يستخدم التحليل الاقتصادي في تفسير حركة الظواهر المالية، ومنها الكميات المالية وآثارها في الاقتصاد وفي مختلف النشاطات المالية والاقتصادية في الدولة، وهذا ما أنشأ علماً جديداً اسمه علم "اقتصاديات المالية العمومية "، وهو العلم الذي يدرس أثر العوامل الاقتصادية في الوسائل المالية أي الذي يحلل العامل الاقتصادي ضمن إطار المالية العمومية .

– هنالك علاقة تأثير متبادل بين الظواهر المالية والظواهر الاقتصادية، فالأوضاع الاقتصادية تتأثر بالأوضاع المالية، فاختلال الميزانية الناشئ عن التمويل بالعجز وهي ظاهرة مالية تؤثر في أسعار السلع والخدمات، وتؤدي إلى ارتفاعها، وهي ظاهرة اقتصادية. وكذلك الأوضاع المالية في تأثر دائم بالأوضاع الاقتصادية، فمالية الدولة تتوقف في حركتها وفي الكثير من أحوالها على أوضاعها الاقتصادية وحركة نشاطها الاقتصادي، وكذلك يتوقف حجم النفقات العمومية على الحالة الاقتصادية السائدة فيها.

2–علاقة علم المالية بعلم السياسة:

يهتم علم السياسة بدراسة نظم الحكم وعلاقة السلطة العمومية ببعضها البعض وبدراسة نظم الحكم وعلاقة السلطات العمومية ببعضها البعض وعلاقتها بالأفراد، والمالية العمومية تبحث في الإيرادات والنفقات العمومية لنفس هذه الهيئات، بالإضافة إلى ذلك فإن للأوضاع الدستورية والإدارية في بلد معين لها أثرها في ماليتها العمومية ، فالنفقات والإيرادات العمومية تختلف بحسب ما إذا كانت الدولة استبدادية أو ديموقراطية، ذات نظام إداري

[1] من الموقع: http://arab-ency.com.sy/law/details/25867 اطلع عليه بتاريخ:2022/04/17.

مركزي أو غير مركزي، كما أن الظروف المالية لها بدورها أثر هام في أوضاع الدولة السياسية كما أن بقاء الحكومات السياسي يتوقف في الكثير من الحالات على نجاحها في سياساتها المالية، كما أن تدهور الحالة المالية للدول كان السبب الأهم لاستعمارها في العصر الحديث. وتوجد علاقة تأثير متبادل بين المالية العمومية والسياسة، حيث تعتبر المالية العمومية أداة من الأدوات التي يستخدمها النظام السياسي لتحقيق أهدافه، فالنظام السياسي يؤثر في النظام المالي كمّاً ونوعاً، ويحدد اتجاهاته المالية والاجتماعية والتنموية، فهو يحدد الكميات المالية الصادرة والمتداولة والاستثمارية والاجتماعية والإنسانية في الدولة، بل قد يرسم لها حدودها الكمية، وكذلك يحدد اتجاهات الأدوات المالية، ويسخرها لتحقيق أغراضه السياسية والتنموية.

هذا ويعتبر وضع ميزانية الدولة عملا سياسيا، لأن الحكومة تترجم سياستها عن طريق الاعتمادات التي تدرجها في ميزانيتها فيتضح من خلالها نطاق واتجاه الدور الذي تنوي السير عليه في التطبيق، ويكون الترابط فيهما متمثلا في أن الظروف المالية لها أثر هام في أوضاع الدولة السياسية، فكم من دول فقدت استقلالها السياسي وتعرضت لنزيف الثورات وهذا بسبب اضطراب ماليتها العمومية وعدم استقرارها إذ أن كثيراً من التغيرات السياسية سواء كانت على شكل ثورات أو عن طريق إصلاحات تعود في أصلها إلى أسباب مالية.

بالإضافة إلى أن تطور المفهوم السياسي للديمقراطية كان بسبب تطور مفهوم الضريبة، وشعور أفراد المجتمع بعبء الضريبة، ومطالبتهم بعدم فرض ضريبة دون موافقة المجالس النيابية، وهذا هو محور المبدأ الذي برز في بريطانيا مما أعطى سلطات أوسع للهيئات التشريعية في مناقشة أعمال السلطة التنفيذية ومراقبتها.

3-علاقة علم المالية العمومية بعلم الاجتماع:

يدرس علم الاجتماع الظواهر الاجتماعية من أفعال وتصرفات، ويحاول فهمها وتحليلها وتفسيرها، كدراسة المجتمع لتقاليده وعاداته.

وعلم المالية العمومية يتناول بالدراسة والمعالجة الموضوعات والظواهر الاجتماعية، والتي تعدّ أنماطاً من الحياة السلوكية والإنسانية والتي تتم معالجتها مالياً، ويستخدم من أجل ذلك أدوات المالية العمومية التقليدية، وأصبح الآن يستخدم أدوات المالية غير التقليدية لمعالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

والعلاقة بين علم المالية وعلم الاجتماع، علاقة قوية واضحة فهنالك تأثير متبادل بينهما ومن المعروف أن الكميات أو المتغيرات المالية، مثل الإيرادات العمومية والنفقات العمومية تحدث آثارا اجتماعية عند انتقالها من وإلى الدولة سواء قصدت الدولة تحقيق هذه الآثار أم لم تقصد، فالنظام الاجتماعي يؤثر في النظام المالي ويحدد مساره، والنظام المالي انعكاس للنظام الاجتماعي، فالمالية العمومية أداة هامة من أدوات تحقيق أهداف هذا النظام، وبالتالي فهذين العلمين يستهدفان تحقيق الأغراض الإنسانية، فالسياسات المالية تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية سواء من حيث إعادة توزيع الثروة، أي إعادة توزيع الدخول، أو تقديم الإعانات النقدية، أو العينية للفئات الفقيرة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ومن هنا يكون دور مؤثر للمالية العمومية على مداخيل المجتمع، وتخفيف البطالة والرفع من القدرة الشرائية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

كما تتضح العلاقة بين هذين العلمين في مجال الضرائب إذ يترتب على فرض الضرائب آثار اجتماعية إلى جانب آثارها المالية والاقتصادية تمس فئات معينة من المواطنين حتى ولو لم يكن الهدف من فرض الضريبة الحصول على إيرادات الخزينة العمومية إلا أن الدولة في كثير من الأحيان تستهدف من خلال الضريبة آثارا اجتماعية مقصودة كتقليل التفاوت بين ثروات الأفراد ودخلهم والضريبة على استهلاك بعض المواد المضرة كالكحول بحيث تساهم في التقليل من استهلاكه والضريبة على أراضي البناء عبر المستعملة تهدف إلى تشجيع بناء المساكن، وهكذا تتبين العلاقة الوثيقة والتغير المتبادل بين السياسة المالية وبين الأوضاع الاجتماعية السائدة فيها. حيث أن مدى الحكم على نجاح السياسات المالية إنما يتوقف على مدى تحقيقها للأغراض الاجتماعية المرغوب وفيها والمتزايدة، وعلى مدى إشباعها للحاجات الإنسانية، فإذا كان النظام المالي في واقعه انعكاساً للنظام الاجتماعي القائم فإنه يعد في الوقت نفسه أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف ذلك النظام، وان النظام الاجتماعي يؤثر في النظام المالي ويحدد مساره.

4-علاقة علم المالية العالية بعلم القانون:

إن مجموع القواعد القانونية تسمى "بالتشريع المالي "وهو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التي تنظم شؤون الدولة المالية وعلى وجه الخصوص دراسة ظواهر المالية العمومية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وتحديد ما بين تلك الظواهر من صلات.

والقانون هو الأداة السياسية في تقنين القواعد المالية العمومية الواجب إتباعها من قبل السلطات العمومية ، فتأخذ مختلف عناصر المالية العمومية من نفقات وإيرادات وميزانية بشكل قواعد قانونية كالدستور، فالدستور يتضمن القواعد الأساسية المنظمة لمختلف جوانب المالية العمومية ، والتي يتعين تموضع القوانين المالية في حدودها فهو ينظم النفقات العمومية والشروط الأساسية لفرض الضرائب وعقود القروض وقواعد إقرار الميزانية أو اعتمادها بواسطة السلطة التشريعية وكيفية مراقبة تنفيذها، فميزانية الدول تصدر في أغلب دول العالم من خلال الالتزام بالنصوص الدستورية العمومية وهذا لما لها من مضمون مالي يلزم الموافقة عليه وإجازة الالتزام بهذه النصوص.

والعلاقة بين كل من المالية العمومية والتشريع المالي وبين فروع القانون الأخرى واضحة وقوية حيث أن مضمونها يتبلور في أن القانون هو الأداة التنظيمية التي يلجأ إليها المشرع لوضع القواعد العمومية الملزمة في مختلف الميادين ومنها الميدان المالي، فتأخذ مختلف عناصر المالية العمومية من نفقات وإيرادات وميزانية، شكل قواعد قانونية، دستور، قانون، لائحة، وأمر إداري، مما يستوجب الإلمام بالفن القانوني لفهم هذه القواعد وتفسيرها، وبرزت العلاقة الوثيقة بينهما من خلال الغرض الأصلي لعلم المالية العمومية ، وهو جباية الأموال اللازمة لتغطية النفقات العمومية ، وتوزيع العبء الناجم عن ذلك بصورة عادلة بين المواطنين، فعندما تطبق مجموعة من القواعد والأصول المالية التي تؤلف جزءاً من علم المالية على قواعد قانونية تتعلق بالميدان المالي للدولة تسمى التشريع المالي، لأنها قواعد آمرة تتعلق بالشؤون المالية المنظمة للعلاقة بين الدولة والأفراد، وهي ترتبط بصلات وثيقة بباقي فروع هذا القانون وهي:

–علاقة التشريعات المالية بالقانون الدستوري: من خلال النصوص المالية في الدستور، فالقانون الدستوري يتضمن نصوصاً مالية أساسية تحدد صلاحيات السلطة التشريعية والتنفيذية في هذا المجال، ففرض الضريبة وإلغاؤها يلزمه نص دستوري، والكثير من أمور الصرف والإنفاق لهيئات الدولة ومؤسساتها تخضع لموافقات السلطات التشريعية حددها الدستور، الذي ألزم السلطة التنفيذية بموافقة السلطة التشريعية عند عقد القروض العمومية ، وهنالك صلاحيات دستورية لكل من السلطة التشريعية والتنفيذية في مجال إعداد الميزانية العمومية وإقرارها وتنفيذها.

– علاقة القانون المالي بالقانون الإداري: القانون الإداري هو الذي يهتم بحسن سير المرافق العمومية للدولة، وهذا القانون ينظم ويضع القواعد المتعلقة بالأموال العمومية والخاصة للدولة وطرق إدارتها، فهو يتضمن القواعد المنظمة لمؤسسات الدولة وهيئاتها المسؤولة عن جباية الإيرادات وصرف النفقات وغيرها، وإجراءات تقدير إيرادات الدولة وتحصيلها، وتخضع لقواعد القانون الإداري، وتنظم بموجب قرارات إدارية، والكثير من نشاطات الدولة وخاصة التي تتعلق بصرف النفقة تحكمه قواعد الميزانية العمومية للدولة، وهذه الصلة الوثيقة بين القانون الإداري والقانون المالي جعلته حتى فترة وجيزة جزءاً من القانون الإداري الذي يهتم بمالية الدولة إلى أن أصبح فرعاً مستقلاً عنه.

– علاقة القانون الخاص بالتشريع المالي: إن فرض الضريبة وتحصيلها وتحديد الوعاء الضريبي فيها له علاقة بالشركات والمشروعات التجارية والاقتصادية التي ينظمها القانون التجاري، فمثلاً ما تحصل عليه الشركات من دخل وأرباح يخضع للضريبة على الدخل.

وعليه فإن جميع الإجراءات المالية للدول توضع في قالب قانوني، ولا يكون لأدوات المالية العمومية أية أهمية أو اعتبار إلا إذا صدرت على شكل قوانين، ومجموع هذه القوانين التي تتعلق بالشؤون المالية للدول ضمن "التشريع المالي " وهذا التشريع جزء لا يتجزأ من القوانين المعمول بها في أي بلد ويتم تفسير التشريع المالي وتطبيقه على القواعد العمومية المتبعة في تفسير سائر القوانين وتطبيقها.

ولا تخفى علاقة علم المالية العمومية بالأجهزة القائمة على الإجراءات المالية من سلطات تنفيذية، وسلطة تشريعية، وشخصيات عامة، كل هذا يجعل العلاقة بين المالية العمومية والقانون وثيقة الصلة، وخاصة بالقانون العام، الدستوري، والإداري، وكذلك القضايا التي تتعلق بالحقوق الخاصة بالأفراد، مثل فرض الضرائب على دخولهم وملكياتهم، أو توزيع ثرواتهم، وهذا يجعل هناك علاقة بين المالية العمومية والقانون الخاص.

5- علاقة علم المالية العمومية بعلم المحاسبة

يستلزم البحث في كثير من موضوعات المالية العمومية وخاصة الضرائب الإلمام بأصول المحاسبة والمراجعة وفنونها، من استهلاكات وجرد واحتياطات ومخصصات وعمل الحسابات الختامية والميزانية العمومية للمنشآت التجارية والصناعية وغيرها، ومن ناحية أخرى فإن إعداد ميزانية الدولة وتنفيذها والرقابة عليها يتضمن استخدام النظم المحاسبية الفنية، فالعلاقة بين المالية العمومية والمحاسبة والمراجعة وفنونها من استهلاك وجرد واحتياطات ومخصصات وعمل الميزانية الختامية والميزانية العمومية للمنشئات التجارية والصناعية وغيرها وتزداد صلة المالية

العمومية والمحاسبة بازدياد تدخل الدول في الحياة الاقتصادية عن طريق إقامة المشروعات الاقتصادية المختلفة مما يستلزم نشر ميزانية تجارية لهذه المشروعات إلى جانب البيانات المالية الخاصة بها والواردة في ميزانية الدولة.

وتتطلب دراسة المالية العمومية الإلمام بأصول المحاسبة والمراجعة والتكاليف، وكذلك في الإدارة الضريبية لابد من توافر الخبرات بأصول فن المراجعة، وعمل الحسابات الختامية، وجرد الاحتياطيات. كما تظهر هذه العلاقة من خلال العمليات المالية التي تعتمد في إجراءاتها على الإلمام واستخدام الأصول المحاسبية والتدقيق والمراجعة الحسابية وتنظيم الحسابات والميزانيات الختامية، كما هو الحال عند معرفة الدخل الخاضع للضريبة، فالمالية العمومية تعتمد في استخدامها الكفؤ لأدواتها الايرادية والانفاقية على أصول استخدام الفن المحاسبي الدقيق من خلال استعانة العلوم والدراسات المالية بالعلوم المحاسبية، والمعادلات الرياضية في تحليلاتها لحركة الحياة الاقتصادية حيث تصبح ضرورة قصوى في بعض الحالات أن تستخدم مثل هذه المعادلات والعلوم المحاسبية في برمجة الخطط التمويلية المالية المختلفة وتصميمها.

وتزداد أهمية المحاسبة في المالية العمومية كلما زاد دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث يزداد عدد المؤسسات والهيئات العمومية التي يكون لها ميزانيات مستقلة أو ملحق والجدير بالذكر أن كثيراً من فروع المحاسبة ترتبط مباشرة بالمالية العمومية مثل المحاسبة الحكومية، والمحاسبة الضريبية، ومحاسبة الزكاة،

6-العلاقة بين علم المالية وعلم الإحصاء والرياضيات:

إن العلوم الإحصائية والرياضية أصبحت ضرورةً لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة إلى العلوم المالية فيما يتعلق بدراساتها وتحقيق أهدافها ويستعين علم المالية العمومية بعدد من العلوم الأخرى مثل الإحصاء والأساليب الكمية ويعد علم الإحصاء من العلوم المساعدة لعلم المالية العمومية ، حيث أصبح الاتجاه العام هو استخدام طرق القياس الكمية ووسائل الإقناع الإحصائية لتحديد الخصائص وإبراز التوجهات العمومية في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وتحليل العلاقات المتبادلة بين الظواهر على أساس موضوعي فهو علم متكامل متطور مع كل ما هو جديد، ويتضمن النظرية اللازمة للقياس واتخاذ القرار، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية كافة، والإحصاءات المالية هي التي يستعين بها الباحث وتدخل في نطاق النشاط المالي للدولة، مثل مستوى الدخل القومي، وكيفية توزيعه، وعدد السكان وتوزيعهم على المناطق الجغرافية المختلفة، الزراعة،...من خلال استخدام الإحصاء في الدراسات المالية وفي تقييم النشاطات المالية للدولة التي يقوم بها أساتذة الفكر المالي وباحثو التحليل المالي، فالأساليب الإحصائية تستخدم لتقييم العلاقات الكمية بين الإيرادات المالية والنفقات المالية، ومن ثم يهتدى بها لتحديد حجم هذه الموارد والنفقات وكيفية توزيعها على قنواتها وفي قطاعاتها الإنتاجية أو السكانية، كما تستخدم الأساليب الإحصائية والرياضية في تقييم الظواهر الضريبية وتحديد حجمها أو نوعها أو معدلها أو أوعيتها ونسبتها إلى الظواهر الاقتصادية الأخرى، والضرائب بشكل خاص، حيث يستعين الباحث بعلم الإحصاء، في تحديد معدل الضريبة المناسبة، وغير ذلك من الإحصاءات التي لا غنى للباحثين في المالية العمومية عنها لأهميتها البالغة في دراسة ورسم البيان المالية العمومية للدولة.

7-العلاقة بين المالية العمومية وعلم الأخلاق:

إن الكثير من الأمور التي تشملها السياسة العمومية للدولة تتضمن أحكاما قيمية تمتد جذورها في ميادين الفلسفة والأخلاق، فالعديد من مشكلات المالية العمومية كفرع من فروع الدراسة الاقتصادية والاجتماعية، تتعلق بالسلوك الإنساني الذي يقع في دائرة بحث علم النفس، فالضرائب مثلا بمالها من تأثير على مجموعة الحوافز فهي تستلزم دراسة وافية للدوافع الإنسانية بالإضافة إلى الاستعانة بعلم الأخلاق، وخاصة عند وضع القواعد الخاصة بمبدأ العدالة، سواء عدالة توزيع الأعباء الضريبية أو عدالة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع.

8-علاقة المالية العمومية بعلم النفس:

هناك العديد من الأمور التي تتعلق بسلوك الفرد، ورد فعله تجاه المتغيرات المالية التي تقوم بها الحكومة، وخاصة الضرائب حيث يكون لها تأثيرات مختلفة على حوافز الأفراد، مما يستلزم دراسة للدوافع الإنسانية، حتى يتم معرفة أثر ذلك التغير في الأدوات المالية، فعلم المالية العمومية قد ارتبط من حيث النشأة والتطور بعلم الاقتصاد السياسي الذي أرسى قواعده وأصوله العملية الاقتصاديون التقليديون مؤسسو المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، أمثال آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وجون استيوراث ميل، في أواخر القرن الثامن عشر وأول القرن التاسع عشر.

9-العلاقة بين علم المالية العمومية وعلم السكان:

يهتم علم السكان بدراسة باقتصاديات توزيعهم من حيث العمر والجنس ومعدل النمو السكاني الذي يتناسب مع معدل النمو الاقتصادي المنشود وكيفية الوصول إلى الحجم الأمثل للسكان، وعلم المالية العمومية له علاقة وثيقة بالكثير من هذه الجوانب، فأوجه الإنفاق العام وحجمه لها علاقة بهيكل الأعمار، وعموماً معظم مؤشرات تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة أصبحت تشير بقوة إلى هذه العلاقة.

خلاصة

يسعى الفرد (الإنسان) دائما إلى إشباع حاجاته المتعددة والمتنوعة، المتجددة والمتزايدة، وتنقسم هذه الحاجات من حيث درجة إشباعها إلى: حاجات فردية وحاجات جماعية، ويتم إشباع الحاجات الفردية (الغذاء، اللباس،

الدواء، والمسكن...الخ) عن طريق نشاطه الخاص، أما الحاجات الجماعية مثل الأمن والدفاع والعدل فتتولى الدولة إشباعها لعدم قدرة الفرد على إشباعها لوحده.

وقد ارتبط مفهوم ومضمون المالية العمومية في تطوره ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث بعد أن كان علم المالية العمومية في المفهوم التقليدي مقتصرا على البعد المالي المحاسبي فقط، أصبح هذا المفهوم في العصر الحديث له أبعاد متعددة بعضها اقتصادية وأخرى اجتماعية ومالية.

ويعتبر علم المالية العمومية علما من العلوم الاجتماعية فقد ظهر وتطور وتوافق مع وجود الأفراد والجماعات المنظمة، والمجتمعات في تطورها، وخضوعها إلى السلطة العمومية ، التي يناط بها إشباع الحاجات الجماعية العمومية ، وتقديم مجموعة من الخدمات الأساسية والضرورية لمعيشة ورفاهية المجتمع.

ويرتبط علم المالية العمومية بصلات وثيقة، مع العلوم الاجتماعية الأخرى، التي يعمل إلى جانبها ضمن مجتمع واقتصاد واحد وهي: علم الاجتماع الاقتصاد، القانون،السياسة، الإحصاء، الرياضيات ....الخ.